التجار وأثرهم على المجتمع المصري في العهد المملوكي

(٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)

م.م. مؤيد محيسن كاظم

مديرية تربية القادسية

art. jou@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ١٢/ ١١/ ٢٠٢٣

تاريخ قبول البحث : ٢٨/ ١٢/ ٢٠٢٣

الخلاصة :

تناولنا في هذه الدراسة اثر التجار على المجتمع المصري في العصر المملوكي ، لما لهم من مكانة مهمة ، فهم أصدقاء السلاطين وحاشيتهم وهم على درجات مرموقة لدى السلاطين ، وقد تمتعوا بنفوذ كبير واحتلوا مراكز اجتماعية ، وكانوا تجار جملة وسماسرة وأضحوا تجار عالميين ووسطاء في بيع السلع الكثير منها لا سيما الكمالية ، وتميزوا العامة بعلاقتهم الوثيقة بالتجار ، ونتيجة لحالات الغلاء التي مرت بالمجتمع خلال فترات هذهِ الدراسة فضلاً عن عدم الاستقرر وارتباطه بالإنتاج المحلي وتذبذب حركة التجار وتأثرها بسياسة المماليك لا سيما في فرض الضرائب من جهة ، واحتكار السلاطين لبعض السلع لحسابهم من جهة أخرى ، إذ تدهوت أوضاع العامة في كثير من الاحيان .

الكلمات المفتاحية : (التجار، المجتمع المصري، العهد المملوكي)

And their impact on Egyptian society in the Mamluk era (648-923 AH / 1250-1517 AD)

Assistant Lecturer: Moayad Muhaisen Kazem

Al-Qadisiyah Education Directorate

art. jou@qu.edu.iq

Date received: 12/11/2023
Acceptance date:28/12/2023

Abstract:

This study examined the impact of traders on Egyptian society in the Mamluk era, because they have important place . They are the friends of the Sultans and their entourage, and they are highly respected by the sultans. They enjoyed great influence and occupied social positions. They were wholesalers and brokers and they became world traders and mediators in the sale of good , many of them , Especially kemalism. They distinguished the public by their close relationship with traders. As result as the high prices experienced by the society during the periods of this study as well as the stability and its association with local production and the fluctuation of the movement of traders and affected by the Mamluk policy, especially in imposing of taxes on the one hand, and the monopoly of the sultans of some goods for their own account on the other hand.

Keywords: (Their impact, Egyptian society, The Mamluk era)

المقدمة :

الحمدلله الذي بحمده تدوم النعم والصلاة والسلام على نور الكائنات وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا ومولانا أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

إن للتجارة أهمية كبيرة في كل زمان ومكان وسنركز على تلك الأهمية في العصر المملوكي بإعتبارها مصدراً للدخل ، وقد حضيت بعناية سلاطين المماليك ، وبما إن التجارة هي العمود الفقري للاقتصاد الامر الذي دعا الى ظهر طبقة التجار في فترات متباينة ممن استحوذوا على مقدرات الناس الفقراء ، لأنهم يجمعون المال دون النظر لما جاء في الدين الإسلامي وعلى وجه الخصوص (الصدقات) الزكاة والخمس الذي يذهب بطبيعة الحال إلى الفقراء ، وعرف عن الطبقة العامة بأنها طبقة كادحة لا تعرف الكسل والخمول من اجل لقمة العيش .

كان للتجار تأثير كبير سوا أكان أقتصادياً أو اجتماعياً بشكل جوهري على كافة مفاصل الحياة ، فالطبقة العاملة تمثل عامة المجتمع وعليها الثقل الأكبر ، لا سيما من الفلاحين الذين أصبح عملهم السلطة الحاكمة وسخرة للتجار آنذاك ، لذلك عملهم أن يأخذوا بالأسباب ويعملوا بجد واجتهاد كي يكونوا أشخاص منتجين وفعالين في المجتمع ليس مجرد مستهلكين ومتواكلين في العلم ، وقد حملني شغفي ورغبتي في كشف الحقائق المتعلقة بدراسة تاريخ مصر الإسلامية لا سيما عصر المماليك ، فتناولت بالبحث التجار وأثرهم على المجتمع المصري عموماً .

قسم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور واستنتاجات تناولنا في المحور الأول : التجارة في العصر المملوكي ، واشرنا فيه الى التجارة والعامة تعريفها باللغة والاصطلاح ، بينما شمل المحور الثاني على علاقة التجار بالطبقة العامة ووضحنا فيه الى عوامل ازدهار التجارة وسياسة المماليك مع التجار ، إما المحور الثالث تطرقنا فيه الى اثر التجار على الطبقة العامة سواء كان من ناحية الغلاء او من الضرائب مبينين دور التجار في ذلك وقد ضمت الاستنتاجات جملة من الامور منها ان اغلب السلاطين هم انفسهم تجار لذا عمدوا الى احتكار اغلب البضائع ويخلقون الازمات بهدف رفع الاسعار والربح الاكثر .

اعتمدنا في كتابة البحث على مجموعة من المصادر التاريخية وغيرها ومنها على سبيل المثال كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي ، وكتاب المواعظ والعبر للمقريزي ، وكتاب معجم البلدن لليعقوبي وغيرها .

وفي الختام أتمنى إن أكون قد وفقت في اعداد هذهِ الدراسة لتكون حافزاً لي في إكمال مشواري العلمي بدراسة كل هذهِ الفترة التي لم يتطرق لها الكثير من الباحثين كما نرى ... ومن الله التوفيق .

١- التجارة في العصر المملوكي :-

التجارة لغةً : هي مصدر دال على المهنة ، وفعله تجر يتجر تجرا وتجارة [١] ، وتجر وتجارة : اي مارس البيع والشراء ، والتجارة ما يتجر فيه ، وتقليب المال لغرض الربح ، والمتجر مكان التجارة والمتجر بفتح الميم وإسكان التاء وفتح الجيم يراد به : المخزن [٢] ، ويقال : بلد متجر أي تكثر فيه التجارة [٣] والتاجر : هو الذي يبيع ويشتري [٤] ، وأرض متجرة – بكسر الجيم أي يتجر إليها وفيها [٥] ، ويمكن القول أن التجارة عبارة عن شراء شيء ليباع بالربح [٦] ، والتجارة تقليب المال وتصريفه لطلب النماء بغية زيادة رأس المال .

أمّا اصطلاحاً : يرى قسم من علماء المسلمين أنه قريب جداً من المعنى اللغوي ، فقد عرفها الجرجاني : بأنها عبارة عن شراء شيء ليبيع بالربح [٧] بينما ذكرت بتعريف مشابه الأول بقوله هي الإسترباح بالبيع [٨] وعرفها آخر هي التصرف في رأس المال طلباً للربح [٩] بينما ذكر ابن خلدون بقوله : هي تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء أما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها الى بلد هي فيه أنفق وأغلى أو بيعها الغلاء على الآجال[١٠] .

ومن ذلك يتبين لنا إن التجارة هي شراء السلع من مناطق الإنتاج ، ونقله وبيعها للمستهلكين في الأحياء أو التجمعات السكنية وخلاصة القول هي عملية البيع والشراء[١١].

وفي ضوء ما تقدم من تعريفات بوجه عام يمكننا تعريف التجارة بأنها تتركز على تبادل السلع أو الخدمات ، فضلاً عن التبادلات التي قد تحدث بين طرفين (تجارة ثنائية) أو بين أكثر من طرفين (تجارة متعددة الجوانب) .

والتاجر الناجح هو الذي يتميز بالفطنة والذكاء الحذق أي يجب أن ينقل ما تعم الحاجة إليه ، ويكون من أواسط سلعته ، ومن الأفضل أن يكون النقل بعيداً ليزيد الربح لقلة الناقلين ، وكثرة الطالبين [١٢] ، وكثير ما تضم هذهِ الطائفة تجار الجملة والسماسرة ، والتجار الدوليين والصرافين وتجار الرقيق ، ووسطاء بيع السلع الغذائية والكمالية ، ومنها اقتناء الأواني الفضية والنحاسية ، ومن الجدير بالذكر ان اغلب هؤلاء الأعيان من التجار الكبار في المدن الإسلامية .

ولقد حرص سلاطين المماليك على حماي طرقهم التجارية وتأمين رحلات تجارها في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط (الشام) بشكل مضمون ، فضلاً عن ذلك فقد عين السلاطين موظفين لحفظ المخازن سواء البرية في الموانئ البحرية وقد عينوا حراس على البضائع المنقولة بين البلاد فقد رتب سلاطين المماليك مقرات خفر مهمتهم ينزلون في الخانات على الطرق [١٣] للحفاظ على سير القوافل التجارية .

ويعد السلطان بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ / ١٢٦٠-١٢٧٠م) أول من أقر سياسة لحماية التجار وتأمين الطريق لهم وتوفير مسلتزماتهم وسار عليها سلاطين المماليك من بعده لتكون الطرق آمنة وزودهم بكل ما يحتاج المسافر من زاد وعلف الدواب [١٤] حيث كلف العديد من القبائل بمهمة درك البلاد وحراسة طرقها لحماية القوافل التجارية من اللصوص وقطاع الطرق ، وكان يدفع لهم مبلغاً من المال مقابل هذهِ الأعمال ، وأهم الأعمال التي تولوا منها حراسة الطرق ، لا سيما ما بين مصر والحجاز إلى حدود غزة . [١٥]

ومما يؤكد اهتمام المماليك بالتجارة فقد قام السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨-٦٨٩هـ /١٢٧٩-١٢٩٠م) بالاهتمام بموانئ البحر الأحمر لأنها تؤمن المواصلات لإيصال بضائع الكارم فيها إلى موانئ البحر الأحمر المتوسط واهتم بمنع العابثين من بعض القبائل التي اعتادت سلب القوافل المارة بها وأمر ولاته بتجريد القبائل من أسلحتها وفرض على باعة الأسلحة في القاهرة لا يبيعونها لهم[١٦] ، أن هناك بعض القبائل تعمل على الإغارة على قوافل التجار بهدف سلب تجارتهم ومنهم بني كنز [١٧].

ومن الأهمية بمكان فأن المماليك كانوا يهتمون ويرحبون بالتجار الأعاجم وقد عقدوا معهم المعاهدات التجارية التي كانت تضمن حريتهم وحق إقامتهم كقناصل دائمين لهم في الموانئ ، وهذا ما دفعهم للحضور إلى الديار المصرية والشامية ، ويلاحظ أن المماليك عاملوا الجميع على قدم المساواة ليزيدوا من تنافسهم التجاري[١٨]، ويأتي هذا الاهتمام في سياق عملية التشجيع التجاري لهؤلاء التجار بالقدوم إلى أراضي الدولة المملوكية ، لما تشكله التجارة من مصدرا لهم بالنسبة للمماليك لدرجة أنها تأتي على رأس الهرم الاقتصادي في دولتهم.

ومن هذا فقد كانت القوافل الأوربية البحرية تأتي إلى الإسكندرية مرتين في السنة تضم مابين ثمان إلى ثلاث عشرة سفينة محملة بالبضائع ، إذ كانت تفرض عليها الضرائب العالية التي أدت إلى زيادة الدخل لدى

دولة المماليك [١٩] ، ومن أهم تلك الضرائب الضريبة المعروفة باسم : المشاهرة والمجامعة ، التي تحمل التجار الجزء الكبير منها ، إذ بلغت هذه الضريبة ألف دينار في الشهر زمن السلطان قايتباي ، ولما تظلم منها التجار ألغيت ، لكنها أعيدت زمن الغوري ، فزادت حصيلتها حتى بلغت ٢٧٠٠ دينار [٢٠] ، وكان لهذه الضريبة اثر مهم اذ تعد ضريبة شهرية يدفعها التجار للمحتسب لتوضع في الخزائن السلطانية وكانت تضاف على قيمة السلعة اي ان المستهلك في النهاية هو من يتحملها ومع اظهار السلطان موافقته على الالغاء ابتهج الناس لهذا الالغاء لكن سرعان ماتراجع الغوري وخرج بركات بن موسى [٢١] ليعلن على الناس ان المشاهرة والمجامعة باقية مما اصاب الناس بالحسرة وألب المماليك الجلبان [٢٢] ضد بن موسى واستوعدوا بالقتل .

وقد كان التجار المصدر الأساس الذي يمد الدولة بالمال لذلك عمد السلاطين إلى تقريب التجار منهم[٢٣] ، حيث حظوا باحترام كبير ومكانة مهمة في المدن المصرية فإذا أرادوا مدح شخص قالوا عنه " **من بيت تجارة ووجاهة** " [٢٤].

ولا يغيب عن بالنا أهمية طبقة التجار (**إحدى أهم الطبقات**) التي تشكل المجتمع في العهد المملوكي لما لهم من دور في النشاط التجاري بين الشرق والغرب مما أدى إلى ثرائهم وجعلهم طبقة متميزه إلى حد بعيد ، وقد أدرك سلاطين المماليك هذه الحقيقة فجعلوا لهم مكانة كبيرة جدا، فأنعموا عليهم بإمرة **(طبلخاناه)**، وهذا أمر نادر الحصول لغير المماليك [٢٥] ، وهذا يدلل على تمتع التجار باحترام كبير ومكانة بارزة في جميع المدن [٢٦] وبما إن التجار كانوا من المقربين للسلاطين والأمراء فاختاروا منهم الندماء والأصحاب وتمتعوا بثروات طائلة جمعوها من خلال اشتغالهم بالتجارة المزدهرة حينذاك ، ولقب قسم من التجار بالعديد من الألقاب منها لقب **(الخواجكي)** على الرغم من إن هذا اللقب قد أطلق على التجار الأعاجم[٢٧] ، حتى أن العلماء في زمن المماليك عملوا في التجارة إلى جانب العلوم المختلفة وكانوا يحبون عمل الخير [٢٨] وهذا النشاط كثيراً ما يؤثر بشكل كبير في دور التجار لنشر المعرفة والعلم ومن هنا يمكننا القول أن لطبقة التجار نصيب في هذا الجانب [٢٩].

ولم يشترك المسلمون فقط في التجارة في العصر المملوكي فقد حوت طبقة التجار أهل الذمة من النصارى واليهود سواء السكان أو الذين يأتون اليه ، وقد أقيمت لهم الأسواق الموسمية في الأعياد والمواسم والتي عادت على الأهالي بالثراء [٣٠].

ومن خلال ماتقدم يدلل بشكل واضح على اهتمام السلاطين المماليك بالتجارة ؛ لأنها تشكل أحد أعمدة اقتصاد الدولة إلى جانب الزراعة والصناعة.

٢- المجتمع المصرى في العصر المملوكي:

تكون المجتمع المصري من عدة طبقات منها العامة وهم الفلاحين ، والبدو ، والعبيد ، والحرفيين ، وصغار التجار والعاطلين عن العمل ، والحرافيش [٣١] الذين عانوا من الفوارق الطبقية التي نتجت عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى تمردهم المستمر ، حيث كان لهم دور في الكثير من الحوادث الجارية في مصر خلال عصر المماليك [٣٢].

ويأتي أرباب الوظائف الدينية والديوانية على قمة الهرم الاجتماعي للعامة ، والذين أطلقت عليهم المصادر أسماء متعددة مثل : المعممون ، وأرباب القلم أو حملة الأقلام ، وهم من بياض العامة الذين عاشوا على هامش الجهاز الحاكم دون أهل الدولة من المماليك أرباب السيوف [٣٣].

وعلى الرغم من إن هذه الفئة تمتعت بامتيازات مادية على مدار عصر المماليك ، ومنها الإغداق عليهم بالرواتب النقدية والعينية ، والحرص من جانب السلطان على كسب مودتهم والإعلاء من شأنهم في المجالس ، فأنهم كانوا يتعرضون في كثير من الأحيان للعزل والمصادرات عند امتناعهم عن إرضاء أهواء بعض السلاطين ورغباتهم المستمرة في السطو على حقوق الرعية ، إذ أن الدولة كانت ترى فيهم الوسيلة الفعالة لكسب تأييد العامة، وتغييب وعيها في معرفة حقوقها السياسية والاجتماعية تجاه الطبقة الحاكمة [٣٤].

كما دخل المشتغلون بالتجارة في مصر المملوكية ضمن طبقات العامة ويأتون بعد المعممون ، وينقسم التجار إلى قسمين هما الأول كبار التجار وأولوا النعمة منهم ، وهؤلاء بعد أهل الدولة والمعلمون ، والقسم الثاني: الباعة وهم متوسطوا الحال من التجار ، ويلحق بهذا القسم أصحاب المعايش وهم السواقة أو الباعة المتجولون[٣٥].

وكلمة العوام أو العامة ، والتي انتشرت خلال عصر المماليك ، دلت على جميع الرعايا من سكان المدن ، حتى كبار التجار كانوا يعرفون باسم بياض العامة ، واما السواد الأعظم من عامة الناس هم أدنى مكانة من بياض العامة ، حتى نصل الى زمرة الحرافيش أو الزعر ، وهم أدنى مراتب العامة ، كونهم من العاطلين الذين

لا عمل ثابت لهم ، أو ممن انخرط في مناسير [٣٦] الحرامية ، وربما أطلقت كلمة العوام وقصد بها احيانا هذه الطبقة الدنيا الاخيرة ، فيقال : نهب العوام بيت الأمير الفلاني ، والفرد العنصر العربي بالتسمية الدالة عليه وهي عرب أو عربان ، وهناك الفلاحون العاملون بالزراعة في القرى المختلفة [٣٧] .

وقد اكتظت المدن المصرية في العصر المملوكي بجمهور كبير من الباعة والسوقة والسقائين والمكاريين والمعدميين ، والاصطلاح الذي تستخدمه عادة المصادر المعاصرة للتعبير عن هذه الفئات مجتمعة هو لفظ العوام والحقت بعض المصادر بالعوام طوائف البلاصية ، والزعر ، والحرافيش والمشاعلية ، ويبدو من استعمال هذه الألفاظ في المصادر المعاصرة اسم أوباش العامة [٣٨] .

ولم يهتم المماليك لمصلحة العامة المرتبط أساساً باقتصادهم ، ولم يمد احد يد المساعدة لأولئك الناس المحتاجين إلا القليل ، بل نجد أن السلاطين قد زادوا من بؤسهم وتشردهم وذلك من خلال زيادة المكوس مما اثقل كاهل الناس من العامة [٣٩] ، ومهما يكن من الأمر ، فإن العوام عاشوا في العاصمة والمدن في ضيق وعسر بالقياس الى المماليك وغيرهم من الطبقات المنعمة ، ولاحظ بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في عصر سلاطين المماليك أن بالقاهرة عدداً كبيراً من العوام بلا مأوى في النهار والليل سوى الطرقات ، يهيمون فيها وأجسادهم شبه عارية ، وتفاوتوا في تقدير ذلك العدد بين خمسين ألفا ومائة ألف[٤٠] ، والبعض الآخر اتخذ من الشحاذة مهنة له ، وقد دفعهم الحاجة والعوز والجوع إلى انتهاز الفرص في السلب والنهب وخطف كل ما تصل إليه أيديهم ، كما إنهم استفادوا أحيانا من المنازعات بين أمراء المماليك حيث نجد إن الأمراء حاولوا أن يكسب العوام إلى جانبه ، ولكن العوام لم يقنعوا بأن يكونوا أداة في خدمة الأمراء إذ حدث في أيام الغلاء سنة ٧٩٨هـ أن هددوا المحتسب حتى انقطع أياماً في بيته لا يجرؤ على فعل أي شيء حتى المغادرة من منزله خوفاً على نفسه من فتك العوام به ، وعرف عن العوام بشدة البأس عند حدوث أي ثورة حتى تصل أيديهم إلى السلطان نفسه سواء في حياته أو حتى بعد موته فكان إذا مات احد الولاة الظالمين دفنته الدولة في مقابر النصارى خوفاً عليه من العامة أن تحرقه لظلمه وتعسفه[٤١].

ومن جهة أخرى فقد حاول بعض السلاطين التخفيف عن العامة في حالات الغلاء من خلال المشاركة مع التجار ، إلا إننا نجد إن بعض من أصحاب السلطة خلال الأزمات الاقتصادية والحملات العسكرية يأخذون من

الناس دواب الحمل كذلك الدواب المستخدم في الطواحين مما أدى إلى الزيادة في الغلاء وهذا ما جعل سياستهم المالية والإدارية بأن لها دور في زيادة وظائها على العامة في اغلب الأحيان [٤٢] وفي سنة (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) شكا العامة من عدم وجود الخبز وأوقفوا بطريق السلطان برسباي لكنه لم يهتم لأمرهم[٤٣].

ومن المواقف الأخرى التي تبين إساءة السلاطين إلى المجتمع المصري ، حيث قام السلطان برسباي بمعاقبة طبيبه العفيف الأسلمي رئيس الأطباء وزين الدين خضر ، عند مرضه وذلك يسبب تمسكه بالحياة واستعجاله في طلب العافية ، واعتقاده بأن الأطباء مقصرون في فحكم عليهم الضرب بالسيف وكان يطلقون عليها (وسطهم)[٤٤].

ومن جانب آخر فقد اتصف بعض سلاطين المماليك بالعطف على العامة ، وخاصة المحتاجين والضعفاء منهم ، فكانوا يكثرون من توزيع الصدقات عليهم ، وتخصيص بعض الأموال للأيتام ، وأعادة الأموال المصادرة الى أصحابها المغلوب على أمرهم ، وتأكيد حرمة الأوقاف والتشديد في عدم التعرض لها أو اغتصابها، خاصة العقارات الموقوفة لصالح الفقراء[٤٥].

نرى من خلال ما تقدم أن النشاط الاقتصادي للعامة ، أن السلاطين والأمراء واصحاب النفوذ في عصر المماليك ، يمثلون العائق الأكبر في وجه حركة العامة ونشاطهم الاقتصادي ، بينما كانت العامة صاحبة الفضل في سير عجلة الحياة الاقتصادية في مصر ، الرغم من ضعفها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، أمام المماليك اصحاب السلطة والنفوذ.

٣- علاقة التجار بالطبقة العامة:

أ- عوامل ازدهار التجارة :

كان للموقع الجغرافي لدولة المماليك اثر في نشاط الحركة التجارية ، إذ بذل المماليك جهوداً كبيرة من أجل ديمومة تدفق الموارد المالية إلى الخزينة المملوكية من التجارة [٤٦] نتج عنه تهديد المغول للطرق التجارة العالمية لاسيما في انتقالها إلى البحر الاحمر ومصر ، مما جعلهما مركزا مهماً من مراكز التجارة العالمية ، ومنذ ذلك الحين نضمت الدولة المملوكية اجراءات للتجارة له، قواعد ثابتة للمبادلات التجارية القائمة بين آسيا وأفريقيا وأوربا وأحيانا للصين [٤٧].

وكانت الرحلات التجارية تمر عبر مصر محملة بالبضائع المتنوعة باتجاه مناطق مختلفة من العالم كما اسلفنا فضلا عن البضائع التي تنتجها مصر، وكان لها نصيب في دورة التجارة العالمية مثل : السكر ، والتوابل ، والبخور والاقمشة والصناعات اليدوية وغيرها ، وقد قام السلاطين بتنشيط التجارة عن طريق المؤسسات التجارية مثل : الفنادق ، والخانات ، والوكالات والقياسر ، والأسواق ، وقد عملت حكومة المماليك على تشجيع التجارة على القدوم إلى مصر ، بعد أن عمدوا إلى كتابة مناشير للتجار تشجيعهم لقدوم إلى مصر ومن ذلك فقد كتب السلطان قلاوون نسخة من أمان للتجار الواصلين إلى مصر يرحب بهم ويشجعهم على القدوم إلى مصر بتجارتهم وتوفير مستلزمات الأمان والراحة لهم جميعاً[٤٨].

واهتموا بتنشيط التجارة الداخلية عن طريق الاهتمام بالأمن ، فكثرت القوافل المتنقلة بين مصر وبقية المناطق، فضلا عن القيام بالأشراف على الأسواق عن طريق المحتسبين بهدف منع التلاعب بالأسعار ، والموازين وأصناف البضائع[٤٩].

وقد شهدت أسواق القاهرة ، والأقاليم نشاطاً واسعاً ، اتسم بالتنظيم والتخصص ، وتنوع المعروض من البضائع المختلفة بها [٥٠] ، وقد استتبع ذلك قيام الدولة بفرض ضرائب على البضائع المتاجر بها ، والتي انقسمت إلى ضرائب على الصادرات والواردات، وعلى أرباب الأسواق ، حيث تتولى الدولة عملية الجباية عنها، وفق طريقة الجباية المباشرة عن طريق عرفاء الأسواق الذين يخضعون لسلطة المحتسب[٥١].

فضلا عن ذلك فقد عقد المماليك عددا من الاتفاقيات التجارية مع مجموعة من الممالك الاسبانية والجمهوريات الايطالية التي كان الهدف منها تحقيق الربح المادي وتنشيط حركة التبادل التجاري معها [٥٢] وقد أوردت عددا من المصادر نصوصا تثير فى إبلاغ السلاطين المماليك لنوابهم على الموانيء والمدن التجارية لحسن معاملة التجار والتودد اليهم [٥٣] ومنها المرسوم الذي اصدره المنصور قلاوون سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م ، ووجهه إلى ملوك وسلاطين بلاد الهند واليمن والصين وتجارها ليحثهم على القدوم الى مصر واقامة علاقات تجارية معها [٥٤] فيقول فيه " ومن يؤثر الورود الى مماليكنا ان قام او تردد فليعزم عزما من قدر الله له في ذلك الخير والخبرة ويحضر الى البلاد لا يحتاج ساكنها الى ذخيرة لانها في الدنيا جنة عدن لمن قطن ومسلاة لمن تغرب عن الوطن ، فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين في الهند واليمن والصين لا يخشون فيها

من يجور فان العدل قد أجار " [٥٣] وذلك المرسوم إن دل على شيء فانه يدل على حرص المماليك على ضمان حرية تجارتهم مع الهند ، عبر الطريق البحري فضلا عن الإشادة بموقع مصر التجاري كوسيط في التجارة الدولية[٥٦].

وقد كان للمؤسكنات والهيئات التجارية دور كبير في حركة الأسواق المملوكية ، وقد أسهمت الفنادق ، والوكالات ، والخانات ، في تنشيط التجارة ، والعمل على تسهيل مهمة التجارة وتنظيم امورهم، وتأمين سلامتهم والحفاظ على بضائعهم[٥٧].

انطلاقا من كل ذلك نستدل أن سلطنة المماليك أصبحت محور التجارة العالمية ، مما نفعهم للاعتناء بحراسة جميع الطرق الداخلية المارة بأراضيها ، وأقامت الجسور عليها ، وأمنت الوسائل اللازمة لحسن سير القوافل عليها فزودتها بالخانات وأمنت فيها المأوى والعلف والماء ، وجعلت صاحب البريد مسؤولاً عن سلامة التجار[٥٨].

ب-سياسة المماليك مع التجار :

تقرب السلاطين المماليك من التجار وتوددوا اليهم وكانت طبقة التجار من أعلى طبقات المجتمع المملوكي، وكان ترددهم الى البلاط دائما مستمرا فهم أصدقاء السلاطين وحاشيتهم وهم على درجات في الاحترام لدى السلطان فمتهم " الجناب العالي ، والصدر الكبير ، والخواجكي ، وثقة الدولة وجمال الأعيان " [٥٩] فكانت مراسلات السلاطين لهم لا تخلو من عبارات الإجلال والاحترام فهم دون شك اسهموا في نهضة البلاد وعمرانها بخاصة أولئك التجار المسالمين الذين ينفقون جزءا من أموالهم في الأعمال الخيرية[٦٠].

إن التجار كانت لهم مكانه عند السلاطين كما اسلفنا اذ حصلوا على امتيازات تفوق العامة فعندما حرمت العامة من ركوب الخيل أصبح أمتيازاً مقصوراً على الأمراء والأغنياء وكبار التجار، إذ أصبح التجار ضمن الطبقة الراقية في المجتمع وقد أشار المقريزي لذلك في سنة (٧٩١هـ/١٣٨٩م) قائلاً بما نصه " نودي إن العامة لا يركب أحد منهم فرساً أصلاً وان المكاريه لا تحمل على اكاديش حملاً " [٦١].

لقد اتبع المماليك سياسية اقتصادية تهدف الى جمع أكبر قدر ممكن من المال من دون النظر إلى العواقب ففرضوا على التجار عددا من الضرائب غير الشرعية التي تؤخذ منهم فوق الحد المقرر لها على مجموعة

السلع، وهذا ما يسمى بالمكوس [٦٢] فمثلا كانت نسبة الضرائب المفروضة على البضائع الواردة من الهند إلى الإسكندرية ودمياط تصل نسبتها بين عشرة إلى خمسة وثلاثين بالمائة فتدفع السفينة التجارية ضريبة تربو على أربعين ألف دينار[٦٣].

الا ان سلاطين المماليك كانت لهم آثار سلبية على التجارة من خلال سياسة الاحتكار التي كانت تقوم على احتكار المواد الغذائية والمنتجات والسلع المستوردة الأمر الذي كان يولد شعوراً بالغين لدى التجار العرب والمسلمين وهو ما كان بحد ذاته من العوامل الممهدة لضعف التجارة المملوكية وإنهيار الاقتصاد بشكل أوسع [٦٤] ولم يكتفي سلاطين المماليك بالاحتكار وانما قاموا بفرض سياسة ضريبية جائزة أدى الى أن تدر أموال للخزينة المملوكية إلا أن هذه السياسة أثرت في تقويض التجارة المملوكية ، إذ كان على التجار في الأسواق المملوكية في مصر أن يدفعوا ضريبة تساوي خمس بطائعهم، وبذلك فان البضائع حالت تكلف التاجر الخير[٦٥].

١- أثر التجار بالطبقة العامة :-

كانت طائفة التجار من الطوائف الثرية وذات النفوذ والمركز الاجتماعي في الدولة المملوكية ، وكان لطائفة التجار رئيساً يسمى رئيس طائفة التجار، براعي مصالح التجار في المدينة وفي احياناً أخرى يسمى شيخ التجار ويكون من أثرياء تجار المدينة [٦٦] ، وقد تمتعوا بنفوذ كبير واحتلوا مراكز اجتماعية بارزة فقد كانوا تجار جملة وسماسرة وأضحوا تجار عالمين ووسطاء في بيع السلع الكمالية.

٢- أثر الغلاء على العامة :

تميزت الطبقة العامة بعلاقتها الوثيقة بالتجار ونتيجة لحالة الغلاء وعدم الاستقرار وارتباطه بالإنتاج المحلي وتذبذب حركة التجار وتأثيرها على وفق سياسة المماليك في فرض الضرائب من جهة، واحتكار السلاطين لبعض السلع لحسابهم من جهة أخرى.

نجد أن ارتفاع الاسعار كان يؤثر سلباً على العامة ، وذلك لفقدان الغذاء من الأسواق ، و هذا ما حدث عندما قام تجار القاهرة بسم الغلال في الأسكندرية ، نظرا لأرتفاع اسعار الغلال فيها ، قدرت في اسواق القاهرة ، مما أدى إلى " تكالب الناس على شراء الخبز والدقيق ، فتخاطفوها من الحمالين ، فتوجه الناس الى السلطان

بالضجيج بسبب عدم وجود ما يأكلونه " [٦٧] ، وأن ذلك الضجيج وتلك القلاقل التي يحدثها العامة في مصر ، لم تكن اطلاقاً تعبيراً عن رغبة التجار والفلاحين ، في منزلة اجتماعية عليا ، ولكنها انعكاس حقيقي عن حاجتهم الملحة للحصول على الغذاء اليومى بسعر منخفض ، كما هو تعبير عن رفضهم لما يعانونه من إزدراء الطبقة الحاكمة لهم بوجه عام.

وقد شهدت مصر عدة كوارث ، كان لها تأثيرها على الأحوال الاقتصادية ، ومن أهمها التي كانت في عهد السلطان كتبغا ، الذي وصفه العيني بالغلاء والفناء ، وأرخه بعام (٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) [٦٨] ، فيما وصفه المقريزي بالغلاء ، وأرخه بعام (٦٩٦هـ / ١٢٩٦م) ولكنه بين أن بدايته كانت منذ عام (٦٩٤هـ / ١٢٩٤م) ، حين توقف النيل عن الزيادة وقلت الأمطار [٦٩]، فشهدت مصر غلاة كبيراً ، نتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار وسوء في الأحوال الاقتصادية والمعيشية للناس ، رافقتها سياسة مالية واستغلالية سيئة من السلطان وحاشيته من المماليك والوزير ، حيث سيطروا على أموال الجبايات ، وأخذ البراطيل والحمايات ، وتوالت مصادرات الولاة والمباشرين، وطرح البضائع على التجار بما يشير الى تفشي ظاهرة الفساد الاداري[٧٠].

وقد تنوعت الأسواق المملوكية مما سهل للعامة العمل داخل المؤسسات التجارية ففي سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م ارتفعت اسعار السلع لذا لجا التجار الى تخزين السلع طمعاً في رفع الأسعار مما يعود عليهم بالفائدة، وبالمقابل يعود بالضرر على العامة، فلجأوا الى السلطان حاجي بن شعبان لانه المسؤول أمام الله والناس جميعاً واستغاثوا به لرفع الظلم عنهم ومساعدتهم على مواجهة الأزمة[٧١].

وكان للسلاطين دور في احتكار البضائع وخاصة في اوقات الغلاء ففي سنة ٨٠٦هـ فان لامراء السلطان فرج بن برقوق دور في ارتفاع الاسعار اذ قاموا بخزن البضائع ثم بيعها باسعار مرتفعة ، فضلا إن ذلك أكثر الوزراء من رمى البضائع على التجار واجبروهم على دفع ثمنها فادى ذلك إلى خسارة أموالهم مما دفع بالتجار الى رفع أسعار البضائع للتعويض عما اصابهم من خسارة في تجارتهم مما اثر ذلك بشكل او باخر في اضطهاد العامة وسوء أوضاعهم الاقتصادية بسبب قلة الاموال وحالة الغلاء وتصرفات قسم من السلاطين والامراء الخاطئة[٧٢].

وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين السلاطين والتجار الا ان السلاطين عمدوا إلى معاقبة التجار في بعض الاحيان نتيجة لتصرفاتهم في الحصول على الأموال من خلال رفع أسعار البضائع ففي سنة (٨١٩هـ/١٤١٦م) قبضوا على التجار وجمعوا في بيت الأمير جقمق الدوادار وذلك بسبب غلاء الذهب حتى بلغ سعر المثقال مائتين وثمانين درهم مخالفين بذلك التوجيهات التي وجهوا بها بشأن الاسعار وظلوا محتجزين ولم يطلق سراحهم حتى امر السلطان شيخ المحمود (٨٢٤هـ) بذلك[٧٣].

فضلاً عما تقدم فان في بعض الأحيان كان السبب في الغلاء الذي يصيب الأسواق راجع الى السلاطين انفسهم فكانوا يتبعون وسائل قد تبدو غير شرعية في جمع الأموال بقصد موازنه نفقات الدولة وايراداتها إذ كانت تفرض على التجار اتاوات كبيرة ومغارم فادحة وتفرض عليهم شراء البضائع التي تطرحها باغلى الاثمان لذلك فانهم يعمدون إلى رفع الاسعار للحصول على اموالهم [٧٤] ولم يقتصر الأمر على التجار المصرين وانما شمل التجار من أهل الذمة [٧٥] حيث فرض السلطان برقوق سنة (٧٩١هـ / ١٣٨٨م) على التجار من اليهود والنصارى مبالغ من المال لحاجته اليها في القضاء على الفتن الداخلية التي حدثت في عصره [٧٦] ، كذلك أخذ اموال من التجار الأثرياء لأن خزائن الدولة كانت خاوية وتيمورلنك في طريقه الى البلاد فلم يجد غير التجار يلجأ اليهم فحصل على فتوى من رجال الدين بذلك ، كذلك فعل السلطان قايتباي في سنة (٨٨٢هـ/١٤٧٧م)، إذ أخذ فتوى القضاء والعلماء بأخذ أموال الرعية لتسليح جيشه من اجل مواجهة شاه سوار أمير الغادر إلا أنه جوبه بالرفض من قبل شيخ الأسلام والعلماء[٧٧].

وغالبا ما كان العامة يلجأون الى السلاطين لاتخاذ القرارات في الازمات الاقتصادية ومحاسبة المقصرين ومنهم التجار الذين كانوا يتحكمون بالسوق وبالتالي فإنهم كانوا السبب في معظم الأزمات الاقتصادية التي أصابت المجتمع المصري والعامة كانوا هم الضحية .

ومن ذلك يمكننا القول أن العلاقة بين التجار والعامة كانت علاقة وثيقة رغم عدم وجود اتصال مباشر بين الطرفين إلا إن التجار كانوا يخافون على أموالهم نتيجة ما يحصل من أزمات اقتصادية واجتماعية وعدم توفر الأموال، والخوف بين العامة من تعذر وجود ما يسد رمقهم من الغذاء .

والشيء الملاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين السلاطين والتجار، إذ عمل بعض السلاطين بالتجارة بهدف الحصول على أرباح لذلك عمدوا الى احتكار بعض البضائع لارتفاع اسعارها مما تسبب بحدوث الغلاء في كثير من الاوقات لذلك فان قسم من التجار أصبح يحركهم السلاطين فضلا عن الكثير من السلاطين الذين يفترضون الأموال من التجار في فترات الحروب او عند حدوث أزمات اقتصادية تهدد وجودهم لذا فان التجار يحضون بمكانه واحترام من قبل السلاطين ومن هنا يتبين مدى اهمية وتأثير التجار إذ كان لهم دور في التاثير على الاقتصاد بوجه عام.

لقد كسدت اسواق مصر بسبب ظلم ولاة الأمر، كما واصبحت الأرض اكثرها بغير زراعة، فضلاً عن عدم وفاء نهر النيل ، وقلة العناية بعمل الجسور بسبب فساد متوليها ، حيث أنهم كانوا يقومون بجمع الأموال من العامة بحجة عمل الجسور، لكنهم يأخذوها لأنفسهم ولأعوانهم وكانت الطرقات في مصر غير امنه بسبب عبث العربان والحرافيش ، وعم الفقر جميع شرائح الناس على اختلاف طبقاتهم(٧٨).

٣- اثر الضرائب على العامة :

كان للضرائب المعروفة باسم المشاهرة والمجامعة اثار على العامة ، وهي ضرائب غير ثابتة ، فأحيانا تفرض على الأسواق وأحيانا تلغى ، وفي حالة جبايتها يترك المحتسب البيع حرا ، فيتعالى التجار في الأسعار بحجة تسديد ما عليهم من هذه الضريبة ، فهم يقولون " علينا مال نورده كل شهر"، وقد بلغت هذه الضريبة في عهد السلطان قايتباي (٨٧٣/٨١٥هـ) الف دينار في الشهر، ولما تظلم منها التجار الغاها ، لكنها أعيدت في عهد السلطان قانصوه الغوري (٨٥٠-٩٢٢هـ) ، وزادت حصيلتها حتى بلغت الفان وسبعمائة دينار(٧٩).

كما أخذت اسواق مصر تعان من الضرائب التي ازداد عددها، وتضاعفت قيمتها ، وكان لهذه الضرائب الشهرية والأسبوعية تأثيرها الواضح على الأسواق والتجارة الداخلية بوجه عام ، فيذكر السخاوي في حوادث سنة (٨٤٧ هـ / ١٤٤٣م) انه " كثر التطف في الموازين والغش في البضائع، وفشا ذلك فشوا منكرا ، وطمع السوقة لما جعل عليهم من الرواتب الشهرية والجمعية " (٨٠).

وبسبب ثقل هذه الضرائب فضلاً عن المكوس لاسيما على العامة فقد قاموا بوقف أموالهم ، وذلك لأن الأوقاف قد اعفيت من الخراج والضرائب ، وكان الأساس في هذا الإعفاء هو ان الأموال الموقوفة في سبيل الله

ليس عليها زكاة، لأن المفروض في الوقف انه صدقة، وإن مصاريف الزكاة، وأموال بيت المال انما توضع في مثل الموقوف عليهم ربع الوقف ، سواء أكانوا من الفقراء أم المساكين أم من العلماء وطلبة العلم ، اما الأوقاف الموقوفة على أقوام بأعيناهم ، فحكمها حكم سائر الأموال، وانما جرى العرف على اعفاء الأوقاف بصفة عامة من الخراج والضرائب[٨١].

ومن هنا نرى بأن الضرائب قد تنوعت بكثير من الأنواع والأشكال، وقد شملت كل شيء ، فليس هناك من نشاط للعامة إلا وفرض عليه مكس ، وقد تفنن اصحاب السلطة بجباية تلك الضرائب ، حيث استخدموا جميع اشكال العنف والقسوة للحصول عليها .

يبدو أن العامة هم الضحية من جراء تلك الضرائب والمكوس ، بما اصابهم من خسارة اموالهم وأعمالهم ، وبما ذاقوه من الحاجة والتشرد والجوع ، اما بالنسبة لأصحاب السلطة من المماليك فقد اسرفوا تلك الأموال بالترف واللهو والمحرمات والملذات في بعض الاحيان.

- **الاستنتاجات**

من خلال ما تقدم توصلنا الى جملة من الاستنتاجات كان أبرزها هي:

١- تكون المجتمع المصري في العصر المملوكي من عدة طبقات وعلى الأرجح ثلاث هم المماليك اصحاب السلطة والمعممون، فضلاً عن الطبقة العامة. وقد كان كبار التجار ضمن الطبقة العامة على الرغم من ان بعض المصادر قد ضمتهم إلى جانب المعممون .

٢- غالبا ما نجد السلاطين يمارسون مهنة التجارة بهدف الربح والحصول على الأموال ويكون التجار أنفسهم هم الواجهة لهم يحتكرون البضائع ويخلقون الأزمات بهدف رفع الاسعار والربح الأكثر وغالبا ما كان عمل السلاطين بالتجارة اضر التجار في تجارتهم.

٣- اتسمت العلاقة بين التجار و العامة بالسوء في اكثر الاحيان ، فاتصفت بالظلم والتعدي والاستغلال من جانب التجار اتجاه العامة لضعفهم وسوء أوضاعهم الاقتصاديه.

٤- كان للتجار اثر في تحريك اقتصاد البلاد من خلال احتكار بعض السلع والبضائع بهدف ارتفاع الاسعار وبالتالي التحكم بالاسواق المصرية مما كان له اثر سلبي في تدهور أوضاع العامة.

٥- كان للاضطرابات السياسيه اثر سلبي وايجابي على العامة حيث ساد الغلاء وتضاعفت الضرائب ، وتعطلت الزراعة وبالتالي خربت المدن وتدهورة الزراعة في مصر بينما استغلها البعض الآخر بما يراه إيجابياً ألا وهو في نهب ماتصل اليه ايديهم انتقاماً ممن ظلمهم وجاروا عليهم.

٦- كان للتجار اثر واضح في انحطاط الاوضاع الاقتصادية للعامة على الرغم من أنهم الدعامة الرئيسية للاقتصاد المصري، الا ان الازمات الاقتصادية كان لها تأثير واضح من خلال ظاهرة الغلاء التي ضلت ملازمه لهم خصوصا اذا علم بأن التجار هم الفئة المتحكمة بالاسواق المصرية.

٧- لم يكن للسلاطين تأثير واضح على التجار وذلك لعاملين هما الاول: نتيجة لعمق العلاقة بين التجار والسلاطين حتى ان بعض السلاطين قد عملو في التجارة وقاموا باحتكار بعض السلع لصالحهم، والعامل الثاني: اعتمد بعض السلاطين على التجار في رفدهم بالأموال حتى ان بعضهم كان يقترض من التجار لرفد حملة عسكريه مما فتح المجال الهم في العمل مايشكون من دون أي رادع لهم.

الهوامش والتعليقات:

١- الزبيدي ، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس ، دار الهداية، ج١٠، ص٢٧٨.

٢- النووي ، أبو زكريا محي الدين بن شرف (ت: ٦٧٦هـ)، تهذيب الاسماء ، تح مصطفى عبد القادر عطا،ص ٣٧٣.

٣- مصطفى ابراهيم واخرون، المعجم الوسيط، تحقيق : مجمع اللغة العربية، ج ١، ص ٨٢.

٤- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج ١ ، ص ٤٥٤.

٥- الزبيدي، المصدر السابق، ج ١٠، ص٢٧٩ .

٦- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ)، التعريفات ، تح إبراهيم الابياري، دار الكتب العربي، (بيروت ١٤٠٥هـ)، ج ١ ، ص ٧٣ .

٧- الجرجاني، المصدر السابق، ص ٥٢.

٨- الحبشي، محمد بن عبد الرحمن البركة في فضل السعي والحركة ، ص ١٩٤.

٩- أبو القاسم الحسين بن محمد الاصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرن ، دار القلم الدار الشامية، (بيروت – د.ت) ، ص٧٣.

١٠- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ص٣٩٥.

١١- الجرجاني، المصدر السابق، ص ٥٣.

١٢- ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٨٦ .

١٣- غوانمة، يوسف، تاريخ شرق الأردن في : دولة المماليك الأولى، المطبعة التعاونية الاردنية ، (عمان – ١٩٧٩م) ، ص ١٠٤.

١٤- ابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف (٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب العلمية، (بيروت (١٩٩٢م) ، ج ٧، ص١٩٢.

١٥- القلقشندي ، قلائد ، ص ٦٥ .

١٦- ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم الحنفي (ت:٨٠٧هـ) ، تاريخ الدولة المملوكية المعروف بتاريخ ابن الفرات ، تح: قسطنطين زريق، مطبعة الأمير كابته ، (بيروت – ١٩٩٧م)، ج ٧، ص ٢٢٦.

١٧- بني كنز هم بطن من بطون ربيعة التي هاجرت من نجد وتهامة في الجزيرة العربية ، ابن حوقل ، أبي القاسم محمد البغدادي، صورة الارض ،ص٢٣١.

١٨- المقدسي، احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ج ١، ص ١١٥١ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥ ، ص ٦ .

١٩- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣ ، ص ٤٥٩.

٢٠- طرخان ،مصر في عصر دولة المماليك، ص ٢٧٤.

٢١- قاضي مصري عاش في اوائل القرن العاشر الهجري، وكان محتسب القاهرة (ابن اياس ،بدائع الزهور، ج ١ ص ٢٤١).

٢٢- احدى فرق الجيش المملوكي، وكان يشتريهم السلطان لنفسه (ابن دهمان، معجم الألفاظ المملوكية ، ص ٢٢).

٢٣- عاشور ، المجتمع المصري، ص ٤١.

٢٤- السخاوي، الضوء اللامع، ج ١٠، ص ٤١ .

٢٥- ابن قاضي شهبة، الاعلام بتاريخ أهل الإسلام، ج ٤، ص ٣٣.

٢٦- المقريزي: السلوك، ج ٢، ص ٣٨؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج ٤، ص١٣؛ عاشور.

٢٧- القلقشندي ، صبح الأعشى، ج ٦ ، ص ١٢ .

٢٨- ابن حجر ، الدرر ، ج ٥، ص ٤١٣-٤١٤ .

٢٩- الأصبهاني معجم السفر، ج ١،+.

٣٠- الكامل في التاريخ، ج ١٠، ص١٥٨؛ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج ١، ص ٤١.

٣١- الحرافيش، هو الذي ليس بصاحب صنعه أو حرفة ، ولا يملك دكانا وهو فقير بمعنى الفقر ، وجمعها ،حرافيش، وهم أحط طبقات المجتمع ، دهمان ، محمد احمد ، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، دار الفكر ، (دمشق – ١٩٩٠م)، ص ٦٠.

٣٢- الحجي ، حياة ناصر ، أحوال العامة في حكم المماليك دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (الكويت – ١٩٨٤) ، ص ١٦.

٣٣- القلقشندي، صبح الاعشى، ج ٤ ، ص ٢٨ – ٢٩ ، رزق ، عامة القاهرة ، ص ٣٦ .

٣٤- رزق، عامة القاهرة ، ص ٣٦.

٣٥- المقريزي ، اغاثة الامة، ص ٧٢-٧٣.

٣٦- المناسير ، جماعة من اللصوص الذين كانوا يدخلون البلدة شاهرين السلاح في الاسواق الغنية فيسلبونها وينهبونها، ثم يخرجون ،دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٤٥.

٣٧- طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص ٢٥٠-٢٥١.

٣٨- عاشور ، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ص ٤٤.

٣٩- ضومط، الدولة المتفوكية ، ص ٣٤٧.

٤٠- عاشور ، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ص ٤٥.

٤١- المصدر نفسه، ص ٤٧.

٤٢- المقريزي ، اغاثة الأمة، ص ٣٨.

٤٣- ابن اياس ، بدائع الزهور، ج ٣ ص ١٦٥.

٤٤- التوسط وهي عقوبه تقضي بضرب المحكوم عليه بالسيف، على ان تكون الضربة قوية تحت السرة ، فتقسم الجسم نصفين من وسطه عاشور العصر المملوكي، ص ٤٢٤؛ ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، ج١ ، ص٣٥٧ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج٤ ، ص١٠٤.

٤٥- المقريزي ، السلوك، ج ١ ، ص ٨٤١-٨٤٦.

٤٦- للمزيد من التفاصيل عن تجارة الدولة المملوكية انظر اليوزبكي ، تاريخ تجارة مصر ، ص ٥٠.

٤٧- بيتر فلكا، لماذا تخلف الشرق ، مجلة فكر وفن العدد الرابع، (المنايا – ١٩٨٤)، ص.

٤٨- المقريزي، السلوك ، ج ١، ص ٧٤٢؛ القلقشندي ، صبح الأعشى، ج ٣، ص٣٤٠-٣٤٢.

٤٩- عاشور ، الايوبيون والمماليك ، ص ٣١٣ – ٣١٤.

٥٠- الاسواق والمنتجات المعروضة بها ، ينظر : قاسم عبده قاسم ، السلاطين المماليك ، ص ٢٢١ -٢٢٩.

٥١- عاشور ، الأيوبيون والمماليك، ص ٢٦٣.

٥٢- المرجع نفسه، ص٢٢٨.

٥٣- الحجي، العلاقات بين دولة المماليك والمماليك الاسبانية، مؤسسة الصباح، (الكويت ، ١٩٨٠) ، ص ١٥٣.

٥٤- ابن الفرات ،تاريخ ابن الفرات، ج ٨، ص ٦٥ .

٥٥- القلقشندي ، صبح الاعشى، ج ١٣، ص ٣٤٠.

٥٦- الحجي، المرجع السابق، ص٣٨.

٥٧- اليوزبكي ، تاريخ تجارة مصر، ص ٦٤.

٥٨- ضومط ، الدولة المملوكية، ص ١٨٩.

٥٩- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٦ ، ص ١٥٨ .

٦٠- ومن أمثلة مراسلات السلاطين إلى التجار إلى عمدة التجار المنقطعين قدرة الاكابر المعتبرين محب الفقراء والمساكين، كهف الارامل والمنقطعين من فاق بحسن سيرته النجوم الزواهر وبجميل طلعته البدور السوافر وشاع في الخافقين ذكراه وثناءه على الرغم من انف كل مكابر" ينظر الحنبلي، مرعي الشيخ حماد ، بديع الانشاءات والصفات والمكاتبات والمراسلات ، مطبعة انستاس الكرملي (القاهرة – ١٩١٧م) ، ص ٢٣.

٦١- المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٦٧٣ .

٦٢- المقريزي ، الخطط، ج ٢، ص ١٢١.

٦٣- شارل مورتيل ،الاحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العهد المملوكي، جامعة الملك سعود (الرياض- ١٩٨٥م) ، ص ٧٨.

٦٤- بالسرور، رشيدة ، مدينة الاسكندرية في عهد المماليك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية ، الجامعة التونسية (تونس- ١٩٨٦) ، ص٢٢٨.

٦٥- اليوزبكي، تاريخ تجارة مصر، ص١١٨.

٦٦- لابيدوس ايرا ، مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة علي ماضي الاهلية للنشر والتوزيع (بيروت ١٩٧٨) ، ص ٢٥٩.

٦٧- المقريزي ، السلوك، ج ٣ ، ص ٨٥٩.

٦٨- العيني، عقد الجمان ، ج ٣، ص ٢٢٩.

٦٩- أغاثة الأمة، ص ١٠٦.

٧٠- المقريزي، السلوك، ج ٤ ، ص ١٩٩ ؛ اغاثة الامة، ص ١٠٦؛ العيني، عقد الجمان، ج٣ص٢٩٩.

٧١- ابن اياس بدائع الزهور، ج ١، ص٢١٠.

٧٢- المقريزي، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٢٦ المقريزي، أغاثة الأمة، ص ٣٣.

٧٣- المقريزي، السلوك، ج ٩، ص ٤٣٤ .

٧٤- المقريزي، الاغاثة، ص ٣٣.

٧٥- اهل الذمة هم كل من اهل الكتاب ومن مجراهم . مصطفى المعجم الوسيط، ص ٣١٥.

٧٦- المقريزي ، السلوك، ج ٤ ، ص ٢٧٣.

٧٧- شاه سوار هو ابن سلمان بن ناصر الدين بك بن دلغادر التركماني خرج عن الطاعة وسار إلى حلب بحجة أنها لأبائه وأجداده، فولى السلطان الظاهر خشقدم اخاه شاه بعض نيابة الابليستين ومرعش ثم جرد الاشرف برسباي قايتباي وقاد حمله ضده فهزمه وتمكن الدودار يشبك بن مهدي فتمكن منه وأخذه إلى القاهرة حيث شنق وعلق رأسه على باب زويلة في سنة (٨٧٧هـ / ١٤٧٣م). السخاوي، الضوء اللامع ، ج ٣، ص ٢٧٤.

٧٨- المقريزي، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٧٥ .

٧٩- ابن اياس بدائع الزهور، ج ٣، ص ١٢ طرخان، مصر في دولة المماليك الجراكسة ، ص٢٧٤ ؛ دهمان ، معجم الالفاظ التاريخية ، ص ١٣٩.

٨٠- السخاوي، التير المسبوك، ص٧٧.

٨١- امين ، الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص٩٢.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت: ١٢٣٢/٨٦٣٠م)، الكامل في التاريخ تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي دار الكتب العلمية ، (بيروت –١٤٠٧هـ).
- ابن اياس أبو عبد الله محمد بن احمد الحنفي (ت: ٩٣٠هـ /١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور ،تحقيق : عبد الرحمن عبد الشيخ الهيئة المصرية للكتاب ، (مصر –١٩٩٨م) .
- ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م) مرحلة ابن بطوطة دار الكتب اللبنانية، (بيروت .ت).
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين بن يوسف (ت : ١٣٦٩/٨٨٧٤م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب العلمية (بيروت – ١٩٩٢م). المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، تحقيق : محمد محمد امين ، (مصر –١٩٨٤م).
- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي (ت: ٥٨١٦ /١٤١٣م) التعريفات منح إبراهيم الابياري مدار الكتب العربي، (بيروت – ١٤٠٥هـ) .
- الحبشي محمد بن عبد الرحمن ، (ت ٧٨٢هـ / ١٣٨٦م) ، البركة في فضل السعي والحركة ،المكتبة الأزهرية ، (مصر – ٢٠١٢م).
- ابن حوقل أبي القاسيم محمد البغدادي (ت ٣٦٧هـ / ٩٧٧م)، صورة الأرض ممطبعة ابريل ، (ليدن ، ١٣٤٦هـ).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد ، (ت: ١٤٠٦هـ/١٨٠٨م)، مقدمة ابن خلدون مطبعة الفكر العربي ، (بيروت – ١٩٨١م).

- الزبيدي محمد مرتضى الحسني (ت: ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م) ، تاج العروس من جواهر القاموس ،دار الكتب العلمية ، (بيروت – ١٩٨٤م).
- الفيروز آبادي، مجد الدين ابو طاهر محمد (ت : ٥٨١٧/١٤١٤م)، العلمية ، (بيروت – ٢٠٠٢م).
- الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (ت:٥٠٢هـ) ، المفردات في غريب القران ، دار القلم الدار الشامية ، (بيروت – د.ت.).
- السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: ٥٩٠٢/١٤٩٨م)، التبر المسبوك في ذيل السلوك ، تحقيق نجوى مصطفى ولبية إبراهيم دار الكتب والوثائق للطباعة والنشر، (القاهرة – ١٩٦٨م) ، دار الكتب العلمية ، (بيروت– ٢٠٠٢م) .
- ابن الفرات ، ناصر الدين محمد عبد الرحيم (ت: ٥٨٠٧/١٤٠٤م) ، تاريخ ابن الفرات، تحقيق حسن محمد الشماع، دار الطباعة الحديثة ، (بغداد – ١٩٦٩م).
- القلقشندي أبو عباس تقي الدين أحمد بن علي (ت: ٨٢١/١٤١٨)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، مطبعة دار الكتب المصرية ، (القاهرة – ١٣٤٠هـ).
- ابن قاضي شهبه ، أبي بكر بن احمد بن محمد تقي الدين (٥٨٥١/١٤٤٨م) طبقات الشافعية ، تصحيح : عبد العليم خان ، دائرة المعارف العثمانية ، (حيدر آباد –١٩٧٩م).
- ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين احمد بن علي بن محمد (٨٥٢/١٤٤٨هـ)، الدرر الكامنة في اعيان المائه الثامنه ، تحقيق محمد عبد المعين ضان، دار الكتب العلمية (بيروت–د.ت) .
- الأصبهاني أحمد بن محمد بن احمد (ت : ٥٧٦هـ) ، معجم السفر، تحقيق عبد الله عمر البارودي، (د.م – ٢٠٠٦م).
- النووي ، أبو زكريا محي الدين (ت : ٦٧٦هـ) تهذيب الاسماء ، تح مصطفى عبد القادر عطا .
- الحنبلي ، مرعي الشيخ حماد (ت: ١٠٣٣هـ /١٦٢٤م) بديع الانشاءات والصفات والمكاتبات والمراسلات ، مطبعة انستاس الكرملي، (القاهرة – ١٩١٧م) .
- المقدسي، احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم .
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت: ٥٨٤٥ / ١٤٤١م) ، السلوك لمعرفة دول الملوك تحقيق محمد عبد القادر عطاء ، دار الكتب العلمية ، (بيروت – ١٩٩٧م) ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بالخطط المقريزية، دار الكتب العلمية ، (بيروت – ١٩٩٨م)، إغاثة الامة بكشف الغمة ، تحقيق : مصطفى زياد ، مطبعة مؤسسة ناصر للطباعة والنشر ، (بيروت – ١٩٨٠م).
- العيني ، بدر الدين محمود بن احمد (ت: ١٤٥١٨٨٥٥م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، تحقيق : عبد الرزاق الطنطاوي القرموط، مطبعة الزهراء الاعلام العربي ، (القاهرة – ١٩٨٩م).

- ياقوت الحموي، عبد الله الحموي الرومي (ت: ٦٢٦/١٢٦٦م) ، معجم البلدان دار صادر، (بيروت – ١٩٧٧م).

المراجع:

- امين محمد محمد، الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (عصر سلاطين المماليك) ، مطبعة دار الكتب ، (مصر – ٢٠١٤م).
- بالسرور ، رشيدة ، مدينة الاسكندرية في عمد المماليك رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية ، الجامعة التونسية ، (تونس – ١٩٨٦).
- بيتر فلكا، لماذا تخلف الشرق ، مجلة فكر وفن العدد الرابع، (المنايا – ١٩٨٤).
- الحجي ، حياة ناصر ، أحوال العامة في حكم المماليك دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، (الكويت – ١٩٨٤).
- الحجي ، العلاقات بين دولة المماليك والمماليك الاسبانية، مؤسسة الصباح ، (الكويت – ١٩٨٠).
- دهمان، محمد احمد، معجم الألفاظ التاريخية في مصر المملوكي، مطبعة دار الفكر ، دمشق، ١٩٦٠).
- رزق، علاء طه ، عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الانسانية، (مصر – ٢٠٠٣م).
- شارل مورتيل الاحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العهد المملوكي ، جامعة الملك سعود ، (الرياض – ١٩٨٥م)
- ضومط ، انطوان خليل ، الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري دار الحداثة ، (بيروت – ١٩٨٢م).
- طرخان ابراهيم علي مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة مكتبة النهضة المصري، (مصر – ١٩٥٢م).
- عاشور سعيد عبد الفتاح ، المجتمع المصري في عصر سلاطة المعاليك دار النهضة العربية ، (القاهرة – ١٩٦٢).
- عاشور العصر المملوكي في مصر والشام.
- عاشور الايوبيون والمماليك.
- غوانمة ، يوسف، تاريخ شرق الاردن في عصر دولة المماليك الأولى، المطبعة التعاونية الأردنية، (عمان– ١٩٧٩م).
- قاسم ،قاسم عبده، عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي، دار الشروق ، (مصر – ١٩٩٤)
- لابيدوس ايرا ، مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة علي ماضي الاهلية للنشر والتوزيع ، (بيروت ١٩٧٨) .
- مصطفى، المعجم الوسيط .
- اليوزيكي: توفيق، تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المملوكي، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.